

القطاع الخاص في السعودية ينمو بأسرع وتيرة في 7 سنوات



أظهر مسح الاثنين أن القطاع الخاص غير النفطي في السعودية نما بأسرع وتيرة في سبعة أعوام في نوفمبر تشرين الثاني، مدعوماً بزيادة قوية في الطلبات الجديدة واستمرار الثقة في توقعات النمو. وارتفع مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات المعدل في ضوء العوامل الموسمية إلى 58.5 في نوفمبر تشرين الثاني من 57.2 في أكتوبر تشرين الأول، مسجلاً أعلى قراءة منذ سبتمبر أيلول 2021 مع الارتفاع بفارق كبير عن مستوى 50 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش.

وتسارع نمو الطلبات الجديدة إلى أعلى مستوى في 14 شهراً، ما أدى إلى زيادة عمليات الشراء على خلفية تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الطلب والاستثمارات.

كما صعد المؤشر الفرعي للإنتاج، الذي يقيس النشاط التجاري، إلى 64.6 في نوفمبر تشرين الثاني من 61.3 في الشهر السابق له، فيما ارتفع المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة إلى 65.7 من 62.9 في أكتوبر تشرين الأول.

وأظهر المسح أن قطاعات التصنيع والبناء ومبيعات الجملة والتجزئة والخدمات سجلت نمواً كبيراً. وإلى جانب الأداء المحلي القوي، سجلت عمليات التصدير الجديدة أيضاً أسرع زيادة منذ نوفمبر تشرين الثاني 2015.

وقال نايف الغيث، كبير الاقتصاديين في بنك الرياض: «القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي يواصل النمو في

نوفمبر، كما تحسنت ظروف ممارسة أنشطة الأعمال بشكل عام في ضوء تزايد الطلب». وأضاف أن هناك أيضا تحسن في توقعات الشركات نتيجة للتنفيذ المستمر لمبادرات رؤية 2030، ما وفر الثقة في التوقعات للإنتاج المستقبلي للقطاع غير النفطي. وشهد نوفمبر تشرين الثاني ارتفاعا أكثر اعتدالا في التوظيف مقارنة ببيانات المسوح السابقة، وأدت زيادة الضغوط التضخمية العالمية إلى ارتفاع التكاليف وزيادة أسرع في رسوم الإنتاج. ((رويترز

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.